



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



اجتماع خبراء إقليمي تعزيز القدرات في البلدان العربية في مجال ملاحقة جرائم الفساد

الدوحة، دولة قطر

26 آذار/مارس 2012

كلية السيد عبد السلام أبودرار
رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
رئيس الشبكة العربية للنزاهة ومكافحة الفساد

بسم الله الرحمن الرحيم ؛

السيد علي بن فطيس المري، النائب العام ؛
السيد حسن عكور، عميد كلية الحقوق بجامعة قطر ؛
السيد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛
السيدات والسادة الخبراء ؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ؛

يشرفني والمملكة المغربية تحظى بشرف رئاسة الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، أن أشارككم أشغال هذا الاجتماع الإقليمي المنعقد ببلدنا الشقيق دولة قطر حول موضوع " تعزيز قدرات إنفاذ القانون في البلدان العربية لمكافحة جرائم الفساد"، مساهمة من الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والنيابة العامة، وكلية الحقوق بجامعة قطر، في إثراء التجارب الإقليمية وتطوير قدرات الخبراء الحكوميين في تفعيل الأمتل للآليات القانونية المتصلة بمكافحة الفساد، بما يتلاءم وتوصيات مؤتمرها الثالث المنعقد بمدينة فاس السنة الماضية.

إنها لمناسبة سانحة لنستحضر معا الأهمية التي توليها الشبكة العربية لسلطات إنفاذ القانون في التصدي لأفعال الفساد، إيماننا منها بالمكانة والدور الذي حظيت به هذه السلطات في الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد بما يضمن استقلاليتها وتزويدها بالموارد المالية والتدريب المناسب لأداء موظفيها الفعال.

من هذا المنطلق، يزداد عزمنا على تطوير قدرات هذه السلطات وتدريب موظفيها وتسليحهم بالخبرات والتقنيات الحديثة في مكافحة الإجرام لتحديث معارفهم المهنية وتحديث منهجيات العمل في البحث والتحري والتحقيق والمقاضاة وكيفية إنفاذها على الصعيد الوطني من أجل ضمان أمتل لحكم القانون.

كما تفرض الآليات الوقائية في هذا الاجتماع الإقليمي أهميتها في ضمان حق المواطنين في الولوج إلى المعلومات ومنع تضارب المصالح، وتخليق الحياة العامة وترسيخ مبادئ الشفافية والحكامة الجيدة وضمان المشاركة المجتمعية في وضع السياسات العمومية، وتوطيد التعاون بين سلطات إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص، بما يكرس التفاعل مع مطالب الصحة العربية ضد مختلف أشكال الفساد.

وغني عن التذكير، أن المقاربة الوقائية تشمل كذلك تطوير الخبرات الوطنية والانفتاح على البرامج التعليمية والتدريبية لتمكين الموظفين من الوفاء بالتزاماتهم المهنية على الوجه الأكمل والنزاهة، وضمان التكوين المستمر والمتخصص من أجل إذكاء وعيهم بممارسات الفساد المترتبة بهم في أداء وظائفهم، ووضع مدونات قواعد السلوك الوظيفي في اتجاه التقيد بمبادئها والتحلي بأخلاقياتها المهنية.

لقد ارتقى المشرع المغربي بالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في الدستور الجديد إلى مؤسسة دستورية للحكامة الجيدة، موسعا من اختصاصاتها لتشمل فضلا عن الوقاية من الفساد سلطة التصدي لأفعاله بما يضمن التخصص والسرعة والفعالية في البحث والتحري والتنسيق مع باقي أجهزة العدالة الجنائية في ضمان سيادة القانون.

ومساهمة منها في تجويد السياسات العمومية ذات الصلة، فإن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ما فتئت تطالب في توصياتها بتطوير عمل سلطات إنفاذ القانون ومختلف الأجهزة الرقابية والتفتيشية المالية والإدارية باعتماد التخصص على جميع المستويات، تجاوبا مع متطلبات مكافحة الشاملة وتطورات الإجرام المالي والاقتصادي والإداري.

وأخيرا، لا يسعني إلا التذكير بأن تعزيز هذه القدرات تقتضي منا جميعا تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة التحديات المطروحة في جمع المعلومات وتبادلها وتنفيذ الإنابات القضائية وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة واقتفاء آثار الأموال المحصلة منها واستردادها في إطار تحالف عربي إقليمي دولي يسمح بتبادل الخبرات والتجارب الفضلى ويسهم في ترسيخ ثقافة مكافحة المسؤولة والوازنة.

وفقنا الله جميعا في مرادنا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.